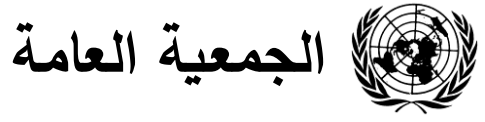


Distr.: General
16 February 2024
Arabic
Original: English



مجلس حقوق الإنسان
الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل
الدورة السادسة والأربعون
29 نيسان/أبريل - 10 أيار/مايو 2024

التقرير الوطني المقدم عملاً بقراري مجلس حقوق الإنسان 1/5
و21/16*

فانواتو

* تصدر هذه الوثيقة دون تحرير رسمي



الرجاء إعادة الاستعمال

المحتويات

الصفحة

3مقدمة	- أولاً
3المنهجية	- ثانياً
3تنفيذ التوصيات الصادرة عن الجولة السابقة من الاستعراض الدوري الشامل	- ثالثاً
3ألف - أطر حقوق الإنسان	
5باء - المسائل الشاملة	
8جيم - الحقوق المدنية والسياسية	
10دال - الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية	
16هاء - حقوق فئات محددة	
19المسائل الجديدة والناشئة	- رابعاً
19التعاون الدولي	- خامساً

أولاً- مقدمة

- 1- يسرُّ حكومة جمهورية فانواتو أن تقدم تقريرها الوطني الرابع إلى الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل التابع لمجلس حقوق الإنسان، المعقود في دورته السادسة والأربعين في الفترة من 29 نيسان/أبريل إلى 10 أيار/مايو 2024.
- 2- وقد ترأس وفد فانواتو الذي قدم التقرير الوطني الثالث لفانواتو وزير العدل والخدمات المجتمعية، معالي السيد دون كين، ورافقه المدير العام وأعضاء اللجنة العاملة. وكانت فانواتو قد تلقت في عام 2019 ما مجموعه 135 توصية خلال جلسة التحاور مع الفريق العامل. وأيدت فانواتو 96 منها، وبلغ تنفيذ هذه التوصيات مراحل متفاوتة نظراً للجائحة العالمية ووقوع كوارث طبيعية عرقلت التقدم.
- 3- ويعرض هذا التقرير التقدم الذي أحرزته فانواتو منذ كانون الثاني/يناير 2019. ويسلط الضوء على الممارسات الجيدة وتدابير التنفيذ المتخذة للوفاء بالتزامات فانواتو الدولية في مجال حقوق الإنسان والتوصيات الصادرة عن الجولة السابقة من الاستعراض الدوري الشامل، مع الإشارة إلى التحديات والعقبات التي تواجهها فانواتو في سعيها إلى تنفيذ الالتزامات تنفيذاً فعالاً.

ثانياً- المنهجية

- 4- تُواصل اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في فانواتو، المنشأة في عام 2014، عملها باعتبارها الآلية الوطنية للإبلاغ والتنفيذ والمتابعة في البلاد. وتتكوّن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان من مجلس إدارة وأمانة تابعين للوحدة المعنية بحقوق الإنسان في وزارة العدل والخدمات المجتمعية.
- 5- ولأغراض الإبلاغ في إطار الاستعراض الدوري الشامل، جمعت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بيانات عن المرحلة التي بلغها تنفيذ التوصيات الصادرة عن الجولة الثالثة من الاستعراض الدوري الشامل، عن طريق المشاورات الوطنية وجمع البيانات. وأُرسلت دعوات إلى جميع أصحاب المصلحة الحكوميين وأصحاب المصلحة غير الحكوميين، مثل منظمات المجتمع المدني ومجموعات الدفاع عن حقوق المرأة والشباب والزعماء التقليديين، لتيسير مشاركتهم وانخراطهم في عملية الاستعراض الدوري الشامل على الصعيدين الوطني والمجتمعي.
- 6- وفي الفترة من 22 إلى 26 كانون الثاني/يناير 2024، طلبت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان الحصول على المساعدة التقنية والدعم من المفوضية السامية لحقوق الإنسان (المفوضية) وجماعة المحيط الهادئ في إطار التحضير للجولة الرابعة من الاستعراض الدوري الشامل للحالة في فانواتو.

ثالثاً- تنفيذ التوصيات الصادرة عن الجولة السابقة من الاستعراض الدوري الشامل

ألف- أطر حقوق الإنسان

1- الإطار الوطني

- 7- يعزّز دستور فانواتو الحقوق الأساسية للمواطنين ويكفل حماية هذه الحقوق. كما يتيح حق الرجوع القانوني كلما انتهكت هذه الحقوق.
- 8- وعلاوة على ذلك، لقد سُنت تشريعات جديدة خلال السنوات الأخيرة لتوفير حماية إضافية لحقوق الإنسان في مجالات التعليم والصحة والعدالة، بما في ذلك ما يلي:

- قانون الصحة العامة (المعدّل) رقم 3 لعام 2021 لإنشاء اللجنة الاستشارية للطوارئ الصحية، التي أسندت إليها مهام إبداء المشورة للوزير بشأن المسائل السياسية وتقديم التوصيات ذات الصلة بالصحة العامة في حالات الطوارئ؛
 - قانون التعليم رقم 35 لعام 2019 الذي ينص على الارتقاء بمستوى التعليم لتشجيع الطلاب على بلوغ مرحلة التعليم العالي وإتاحة الفرص لهم تحقيقاً لهذه الغاية.
- 9- وعلاوةً على ذلك، تشمل التدابير السياسية التي اتخذتها الحكومة لتعزيز تنفيذ التزامات فانواتو المتعلقة بحقوق الإنسان، على سبيل المثال لا الحصر، ما يلي:
- السياسة الوطنية للمساواة بين الجنسين للفترة 2021-2030 التي تنص على حماية وتعزيز حقوق النساء والفئات في فانواتو. وبدأ تنفيذ خطط عمل المقاطعات لإشراك حكومات المقاطعات في العمل مباشرةً مع المجتمعات المحلية بغية تنفيذ السياسة الوطنية للمساواة بين الجنسين؛
 - استراتيجية قطاع الصحة للفترة 2021-2030 بهدف كفالة حصول جميع سكان فانواتو الذين يحتاجون إلى الخدمات الصحية على الخدمات الصحية دون مواجهة صعوبات مالية لا مبرر لها، بما يشمل النساء والشباب وكبار السن والفئات الضعيفة؛
 - سياسة التعليم والتدريب الشاملة لمسائل ذوي الإعاقة للفترة 2024-2030، وهي قيد الاستعراض لوضع اللمسات الأخيرة عليها والبدء بتنفيذها في عام 2024؛
 - سياسة فانواتو للصحة النفسية وخططها الاستراتيجية للفترة 2021-2030؛
 - استراتيجية فانواتو لقطاع التعليم والتدريب للفترة 2020-2030؛
 - سياسة فانواتو لسلامة الأغذية والأمن الغذائي والتغذية للفترة 2022-2030؛
 - السياسة المتعلقة بالصحة الإنجابية وصحة الوالدة والمولود والطفل والمراهق، واستراتيجيتها وخطة تنفيذها للفترة 2021-2025؛
 - سياسة فانواتو المتعلقة بالأمراض غير السارية وخططها الاستراتيجية للفترة 2021-2030.
- 10- وترمي جميع هذه السياسات والاستراتيجيات في النهاية تحقيق أهدافنا المتعلقة بالتنمية المستدامة على وجه التحديد، والتي تمثل حقوق الإنسان عنصراً أساسياً فيها.
- 11- وفيما يتعلق بالجهود الرامية إلى إنشاء مؤسسة مستقلة لحقوق الإنسان، تعمل الحكومة عن طريق وزارة العدل والخدمات المجتمعية على إنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان. وقد أُجريت مشاورات على مستوى المقاطعات، ولم يبقَ هناك سوى مقاطعتين لإجراء المشاورات فيها في عام 2024.
- 12- وعيّنت الحكومة خبيراً استشارياً لصياغة السياسة الوطنية لحقوق الإنسان، التي ستتضمن صلاحيات وولاية إنشاء المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في فانواتو. وفي غضون ذلك، تظل اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان آلية الإبلاغ المعمول بها، التي جرى تفويضها بموجب الأمر التنظيمي رقم 12 لعام 2022. وتضطلع شعبة حقوق الإنسان في وزارة العدل والخدمات المجتمعية بفعالية بمسؤوليات الإبلاغ.
- 13- وأنشئ مكتب أمين المظالم في فانواتو بموجب المواد 61-65 من الدستور. وكلف مكتب أمين المظالم بإدارة قانون مدونة سلوك القيادات [المادة 240]⁽¹⁾. وترد وظائفه في إطار البند 11 من قانون أمين المظالم رقم 27 لعام 1998. ويتمتع أمين المظالم بسلطة القيام بما يلي:

- التحقيق في أي سلوك صادر عن أي وكالة حكومية؛
- التحقيق في أي أوجه قصور واردة في أي قانون أو ممارسة إدارية بشأن أي مسألة؛
- التحقيق في أي حالة يُزعم أو يُشتبه بأنها تنطوي على ممارسة تمييزية لوكالة حكومية؛
- فيما يتعلق بسلوك القيادات الصادر في أول يوم من شهر تموز/يوليه 1998 أو قبله، التحقيق في أي حالة يُزعم أو يُشتبه بأنها تنطوي على خرقٍ للفصل 10 (مدونة سلوك القيادات) من الدستور؛
- فيما يتعلق بسلوك القيادات الصادر بعد 1 تموز/يوليه 1998، التحقيق وفقاً للجزء 5 من مدونة سلوك القيادات [المادة 240]؛
- الاضطلاع بجهود الوساطة وفقاً للمادة 13 من قانون أمين المظالم؛
- في سياق وظائفه، ينشر أمين المظالم تقارير عامة على موقعه على شبكة الإنترنت وعلى موقع Paclii على شبكة الإنترنت (www.paclii.org) عن نتائج أي تحقيقات يُجريها، بما يشمل الاستنتاجات والتوصيات والآراء⁽²⁾.

14- وتم توسيع ولاية مكتب أمين المظالم لتشمل مهام الادعاء بمقتضى قانون مدونة سلوك القيادات (المعدّل) رقم 46 لعام 2021. وتشمل الانتهاكات في إطار مدونة سلوك القيادات حالات الفساد، ومسألة العائدات السنوية، وسوء الإدارة على مستوى القيادات في المناصب العامة.

15- وأنشأت قوة شرطة فانواتو وحدة للمعايير المهنية تقدم تقاريرها مباشرةً إلى مفوض الشرطة فيما يتعلق بمسائل الانضباط وسوء السلوك بين أفراد القوة. وتعمل الوحدة أيضاً مع مكتب المدعي العام من أجل التصدي للتجاوزات الصادرة عن الشرطة ومعالجة المسائل القائمة ضمن قوة فانواتو المتحركة. ويجري حالياً استعراض قانون الشرطة بغية تعزيز الإطار القانوني المتعلق بحظر الأعمال الوحشية الصادرة عن الشرطة.

2- الأطر الدولية

16- تحيط حكومة فانواتو علماً بالصكوك الدولية لحقوق الإنسان التي هي ليست طرفاً فيها، وتشير إلى أهمية التصديق على هذه الصكوك. وتركز الحكومة في الوقت الحاضر على تنفيذ الصكوك الحالية لديها في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك الوفاء بالتزامات تقديم التقارير بموجب المعاهدات المصدّق عليها. وفيما يتعلق بالتوصيات الداعية إلى التصديق على البروتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الهادف إلى إلغاء عقوبة الإعدام، تشير الحكومة إلى أن القانون القائم في البلد لا ينص على عقوبة الإعدام وأنه لا يُعمل بهذه العقوبة في الممارسة العملية في فانواتو.

باء - المسائل الشاملة

1- المساواة وعدم التمييز

17- ينص دستور فانواتو⁽³⁾، وهو القانون الأعلى في البلد، على كفالة الحقوق الأساسية لكل فرد بصرف النظر عن عرقه أو دينه أو معتقداته التقليدية أو أصله أو لغته أو آرائه السياسية أو جنسه. وعلى الرغم من عدم وجود تشريعات صريحة تشمل حقوق الفئات الضعيفة ومجموعات الأقليات الأخرى، فإن الدستور وقانون حماية الأسرة يوفران الإطار القانوني الشامل الذي يعترف بالحقوق الأساسية لهؤلاء

الأفراد. ويشمل بعض هذه الحقوق، في جملة أمور، الحرية، والحياة، وأمان الفرد على شخصه، وحماية القانون، وحرية التعبير والتنقل. وتحظر الأحكام المشار إليها التمييز في المجالين العام والخاص.

18- وحالياً، تبذل الحكومة جهوداً لمكافحة التمييز الجنساني والممارسات الضارة والعنف ضد المرأة، عن طريق القوانين والسياسات والاستراتيجيات القطاعية والبرامج والأنشطة المضطلع بها في البلد. وينص قانون حماية الأسرة⁽⁴⁾ على كفالة سلامة الناجيات اللواتي يتعرضن للعنف الأسري وعلى توفير الحماية والرفاه إليهن، ويُنشئ آليات لإصدار أوامر الحماية. وبالإضافة إلى ذلك، ينص القانون على قيام الأشخاص المفوضين الذين يمارسون سلطات قضائية لهذه الغاية بإصدار أوامر الحماية المؤقتة في المناطق النائية حيث تكون إمكانية اللجوء إلى الخدمات القضائية محدودة. وإضافة إلى ذلك، ينص قانون حماية الأسرة على حماية جميع الأشخاص داخل الخلية الأسرية من جميع أشكال العنف، في حين يشمل قانون العقوبات [المادة 135]⁽⁵⁾ جرائم مختلفة، بما في ذلك الجرائم المرتكبة ضد الأشخاص، ويحدد عقوبات على ارتكاب هذه الجرائم.

19- ويجري تنفيذ السياسة الوطنية للمساواة بين الجنسين للفترة من عام 2020 إلى عام 2030⁽⁶⁾ بشكل تدريجي عن طريق خطط عمل المقاطعات الست⁽⁷⁾، وتشمل المرحلة الأولى منها الفترة من عام 2020 إلى عام 2024. وثمة خمسة مجالات استراتيجية لهذه السياسة، وهي: (1) القضاء على التمييز والعنف ضد النساء والفتيات، و(2) تعزيز التمكين الاقتصادي وتنمية المهارات لدى المرأة، و(3) النهوض بالدور القيادي والمشاركة السياسية للمرأة، و(4) تعزيز الأسس اللازمة لتعميم مراعاة المنظور الجنساني، و(5) تعزيز الحلول المراعية للمنظور الجنساني والمركزة على المجتمعات المحلية في التعامل مع المسألة المناخية والقدرة على مواجهة الكوارث.

20- وإضافة إلى ذلك، تشمل استراتيجية قطاع الصحة للفترة 2021-2030⁽⁸⁾ توفير الصحة الشاملة للجميع، مع التركيز على حقوق الأفراد المتساوية في الحصول على الخدمات والموارد والفرص الجيدة في مجال الصحة، دون ممارسة التمييز إزاء الفئات الضعيفة.

21- كما يحظر قانون التعليم [المادة 272]⁽⁹⁾ التمييز في التحاق الأطفال بالمدارس على أساس الجنس أو الدين أو الجنسية أو العرق أو اللغة أو الإعاقة. وتقوم وزارة التعليم حالياً باستعراض سياسة المساواة بين الجنسين في التعليم. وفي إطار هذه السياسة، وُضع برنامجاً "للتثقيف المتعلق بالمواطنة الاجتماعية" و"للتثقيف المتعلق بالحياة الأسرية"، وهما يهدفان إلى مكافحة التمييز وتعزيز القيم واحترام جميع الأطفال.

22- وبالإضافة إلى ذلك، وُضع برنامج مهني يُدعى "شبكة القيادات النسائية في مجال التعليم"، ويُضطلع به في المرافق التعليمية في جميع أنحاء البلد. ويهدف هذا البرنامج إلى تمكين المديرات في قطاع التعليم من القضاء على جميع أشكال التمييز في مجتمع فانواتو.

23- وتُعزّز خطة العمل المعنية بالمساواة بين الجنسين التي وضعتها وزارة الزراعة والماشية والحراجه ومصائد الأسماك والأمن البيولوجي للفترة 2023-2026 مشاركة المرأة وتمكينها في مجال الإنتاج الأولي. وتلتزم هذه السياسة بتحقيق المساواة بين الجنسين لكل من الرجل والمرأة في القطاع الإنتاجي، وتطبق أيضاً على موظفات الوزارة، وهي متوائمة مع إطار السياسة الوطنية والسياسة الوطنية للمساواة بين الجنسين.

2- تغير المناخ والكوارث الطبيعية والمسائل البيئية الأخرى

24- تُعتبر وزارة شؤون تغير المناخ الكيان الحكومي الرائد الذي تركز ولايته على مسألة تغير المناخ والكوارث الطبيعية والمسائل البيئية. وينص قانون إدارة مخاطر الكوارث رقم 23 لعام 2019 على الولاية اللازمة لإنشاء المكتب الوطني لإدارة الكوارث المسؤول عن إدارة جميع حالات الكوارث الطبيعية في فانواتو.

- 25- وتركز سياسة فانواتو المعنية بتغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث بوجه خاص على تعزيز جهود الاستجابة لمسألة تغير المناخ، مع التركيز على الفئات الضعيفة، بما في ذلك النساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة على جميع مستويات المجتمع. ويتم تنقيح السياسات والبرامج ذات الصلة باستمرار لكفالة أن تعكس السياسات الوطنية المتعلقة بتغير المناخ والكوارث النهوج القائمة على حقوق الإنسان وتتفّدها، باتباع نهج مهياً لتحقيق الغرض المنشود في إطار الإدارة القائمة على تقديم حلول.
- 26- ولا يزال يتم اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان إزاء تغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث وتعزيزه والارتقاء به، عن طريق إجراء استعراضات منتظمة للسياسات. وسوف تشارف السياسة المتعلقة بتغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث على نهايتها في عام 2030، وكذلك الخطة الوطنية للتنمية المستدامة، لئتم تقييم الإجراءات الوطنية المتخذة.
- 27- ويدير أعضاء اللجنة الوطنية المعنية بالكوارث المسائل المتعلقة بنزوح السكان نتيجة لتغير المناخ ووقوع كوارث طبيعية في فانواتو. وقد أنشئت هذه اللجنة لتعزيز تنفيذ السياسة المعنية بتغير المناخ وحركات النزوح الناجمة عن الكوارث وخطتها الاستراتيجية للفترة 2016-2020.
- 28- ووضعت المجموعة الفرعية المعنية بالإعاقة في إطار خطة العمل الوطنية الإجراءات التشغيلية الموحدة التي تنص على الإجراءات والتوجيهات اللازمة في جميع مقاطعات فانواتو في الاستجابة للاحتياجات المحددة في المجتمعات المحلية في أوقات الكوارث.

3- جمع الإحصاءات والبيانات

- 29- يُنشىء قانون الإحصاء رقم 07 لعام 2022⁽¹⁰⁾ مكتب فانواتو للإحصاء. وتتمثل إحدى المهام الأساسية للمكتب في جمع الإحصاءات الرسمية وغيرها من الإحصاءات وإعدادها وتحليلها ونشرها. وفيما يتعلق بجمع المعلومات الإحصائية عن تسجيل المواليد وضمان الحصول على الجنسية، ينص دستور فانواتو⁽¹¹⁾ على اعتبار أي شخص له أربعة أجداد منتمين إلى قبيلة في فانواتو أو إلى شعب من الشعوب الأصلية في فانواتو، وأي شخص ينحدر من شعب ني - فانواتو وليست لديه حقوق المواطنة أو الجنسية أو إمكانية الخيار، من مواطني فانواتو بصفة تلقائية.
- 30- وقد شمل التعداد الوطني لعام 2022 استبيان فريق واشنطن، وأدرج لأول مرة الإحصاءات المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة. ومن ناحية أخرى، أُجري تعداد فانواتو الزراعي لعام 2022⁽¹²⁾ سعياً إلى تعزيز قطاع الزراعة والنهوض بالتخطيط وبتقرير السياسات على نحو فعال في فانواتو. ويتضمن التعداد أيضاً معلومات هامة عن المجالات المواضيعية، من قبيل المساواة بين الجنسين، والإدماج الاجتماعي في القطاعات الإنتاجية، والجوانب الاجتماعية والثقافية، وإدارة الموارد البيئية واستدامتها، وعناصر الأمن الغذائي في القطاع الزراعي.
- 31- وإضافةً إلى ذلك، تشير سياسة فانواتو الوطنية المتعلقة بالتسجيل المدني والإحصاءات الحيوية للفترة من عام 2017 إلى عام 2030⁽¹³⁾ على وجوب تسجيل جميع المواليد في البلد. وتُدير وزارة الشؤون الداخلية نظام التسجيل المدني وإدارة الهوية⁽¹⁴⁾، وقد بدأ منذ عام 2017 إصدار بطاقات الهوية الوطنية الموحدة لجميع المواطنين في فانواتو.

جيم - الحقوق المدنية والسياسية

1- حق الفرد في الحرية وفي الأمان على شخصه

32- ينظم قانون الخدمات الإصلاحية (المعدّل) رقم 8 لعام 2019 مسألة الاستخدام المعقول والمسموح به للقوة داخل المراكز الإصلاحية. ويحلّ هذا التعديل محلّ المصطلحات التي تنطوي على دلالة سلبية ويحقّق اتساق المصطلحات المستخدمة مع حقوق الإنسان من حيث الصياغة وفي الممارسة العملية.

33- وفي عام 2023، أصدرت وزارة العدل والخدمات المجتمعية توجيهات بالإغلاق التام لمركز شديد الخطورة يُعرف أيضاً باسم "مدينة الحاويات"، في بورت فيلا، نتيجةً للظروف المعيشية غير الإنسانية السائدة فيه. وبعد الإغلاق، حُدّدت فترة مؤقتة للسماح بنقل المحتجزين الشديدي الخطورة إلى مرافق أخرى.

34- وتتخذ وزارة العدل والخدمات المجتمعية أيضاً تدابير لمعالجة مسألة الاكتظاظ داخل المراكز المنخفضة والمتوسطة الخطورة، بما يشمل المشاورات المقرر عقدها في عام 2024 وإنشاء لجنة للنظر في إمكانية العفو عن مجموعات معينة من المحتجزين.

35- وقامت حكومة فانواتو على مرّ الفترة 2020-2022، عن طريق إدارة الإصلاحات، ببناء مرفق إصلاحي جديد للإناث ومركز للأحداث الجانحين ومرفق إصلاحي جديد في جزيرة تانا بالمقاطعة الجنوبية. وتنتظر الحكومة سنّ مشروع قانون قضاء الأحداث الذي سيُعرض على البرلمان للتمكن من تشغيل مركز الأحداث.

36- ويحظر قانون التعليم رقم 9 لعام 2014 جميع أشكال العقوبة البدنية في المدارس في كافة أنحاء فانواتو. وعلاوةً على ذلك، تحظر سياسة حماية الطفل للفترة 2016-2026، التي تُنفّذها وزارة العدل والخدمات المجتمعية، العقوبة البدنية وجميع أشكال إساءة معاملة الأطفال.

2- إقامة العدل وسيادة القانون والمساءلة

37- يكفل الدستور الحق في محاكمة عادلة بموجب الفصل 2، المادة 5(2). أما بالنسبة للحصول على المعونة القضائية، فيتمثّل مكتب الوكيل العام للمواطنين غير القادرين على تحمل أتعاب المحامين في المحاكم، الذين يعرفهم قانون الوكيل العام باعتبارهم من "المحتاجين". ويمثّل المكتب المواطنين في جميع المسائل الجنائية، ولكن لا يسعه تمثيل المواطنين في المسائل القانونية المدنية التي تشمل التشهير، والالتماسات ذات الصلة بالانتخابات، وقضايا الأراضي العرفية، والألقاب الرئاسية.

38- وفي القضاء، تتيح الخطة السنوية المتعلقة بدوائر المحاكم للقضاة وأعضاء الهيئات القضائية زيارة مختلف المقاطعات التي يوجد فيها عدد كبير من القضايا المسجّلة. وهذا يساعد على إدارة القضايا وعلى معالجة مسألة تراكم القضايا المتأخرة.

39- وتبلغ سن المسؤولية الجنائية حالياً عشر (10) سنوات بموجب قانون العقوبات. ووضعت فانواتو مشروع قانون قضاء الأحداث، وقانون الإجراءات المتعلقة بقضاء الأحداث. ويوصي مشروع القانون برفع سن المسؤولية الجنائية من 10 سنوات لتصبح 12 سنة. ووفقاً لمشروع قانون قضاء الأحداث، يُقصد بالأحداث الجانحين الذين تتراوح أعمارهم بين 12 و18 سنة.

40- وأنشأت قوة شرطة فانواتو، في إطار تصديّها للأعمال الوحشية الصادرة عن الشرطة، وحدة للمعايير المهنية بهدف التعامل مع سوء السلوك بين أفراد الشرطة ومع الأعمال الوحشية الصادرة عن الشرطة. فعلى سبيل المثال، صدر قرار بوقف عمل جميع الأفراد المتورطين في قضية تتعلق بالأفعال

الوحشية الصادرة عن الشرطة مؤخراً بعد أن أسفرت هذه الحالة عن وفاة مواطن في نهاية عام 2023، وذلك في انتظار المحاكمة الجنائية أمام المحكمة العليا. وعلاوة على ذلك، يجري حالياً استعراض قانون الشرطة لكي يعكس حقوق الإنسان والإدارة السليمة على النحو المبين أعلاه.

41- ويوفر قانون حماية الأسرة الإطار القانوني لإنشاء وحدة معنية بحماية الأسرة، تُكفّل بمعالجة حالات العنف ضد النساء والفتيات. وينص قانون العقوبات (المعدّل) رقم 25 لعام 2006 على تجريم جميع الجرائم الجنسية بوصفها جرائم خطيرة يعاقب عليها بصدور الإدانة. ويمكن أن تتراوح العقوبة بين 10 سنوات والسجن مدى الحياة.

42- كما أنشأت الحكومة، في إطار جهودها الزامية إلى مكافحة الجرائم الجنسية عن طريق قوة شرطة فانواتو، وحدة معنية بالجرائم الخطيرة، وهي تدير بكفاءة التحقيقات وملفات القضايا. وأتمت الوحدة مؤخراً بنجاح التعامل مع قضية المدعي العام ضد جوني 2021، وهي القضية الجنائية 1821 لعام 2021 بشأن الاتصال الجنسي مع طالبة دون موافقتها.

43- وأنشأ مكتب المدعي العام وحدة دعم الضحايا في 26 تموز/يوليه 2022، واستقدم موظفاً بدوام كامل لدعم الضحايا. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2023، بدأت الوحدة العمل بميثاق الناجين الضحايا الذي يُعتبر من المنشورات المرجعية لتزويد الناجين من العنف الجنساني وضحايا العنف الجنساني بإرشادات شاملة عن كيفية اللجوء إلى نظام العدالة الجنائية والحصول على خدمات الدعم الأخرى في جميع أنحاء البلد.

3- المشاركة في الحياة العامة والسياسية

44- يوفر الدستور الإطار القانوني للانتخابات البرلمانية إلى جانب قانون تمثيل الشعب [المادة 146]⁽¹⁵⁾ الذي يتطلب أن يكون المرشحون من مواطني فانواتو وألا تقل أعمارهم عن 25 عاماً لخوض الانتخابات. وبالإضافة إلى ذلك، ينص القانون على وجوب استيفاء المرشحين للشروط التالية عند الترشح: عدم فقدانهم أهلية التصويت، وعدم قضائهم عقوبة بالسجن، وعدم إعلانهم الإفلاس دون تبرئة الذمة، وعدم وجود ديون مستحقة عليهم للحكومة أو لوكالة حكومية. وعليه، يُعد نظام التصويت في فانواتو مفتوحاً وشاملاً لجميع المواطنين.

45- ويوجد مجلسان بلديان، ويُنتخب أعضاء المجلسين عن طريق نظام الأغلبية في دورة واحدة. وينص قانون البلديات (المعدّل) رقم 11 لعام 2013 على حجز مقاعد للإناث بين أعضاء كل مجلس بلدي.

46- وأجريت انتخابات عامة مبكرة بعد حلّ البرلمان في 13 تشرين الأول/أكتوبر 2022 من أجل انتخاب أعضاء البرلمان، البالغ عددهم 52 عضواً. ونتيجةً لذلك، انتخبت فانواتو عضوة في البرلمان لتمثيل دائرة إيفات الريفية، وعضوين من الأشخاص ذوي الإعاقة لتمثيل دائرتي مالو وماليكولا.

47- وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2023، أسفرت الانتخابات البلدية عن انتخاب خمس نساء لمجلس بورت فيلا عن طريق المقاعد المحجوزة⁽¹⁶⁾. وإضافة إلى ذلك، شهدت انتخابات لوغانفيل البلدية منافسة 45 مرشحاً على 13 مقعداً، وكان أربعة (4) منها مقاعد محجوزة للنساء. ورغم النسبة المنخفضة لإقبال الناخبين، انتُخبت ست نساء عضوات في المجلس في انتخابات لوغانفيل البلدية⁽¹⁷⁾.

48- وفيما يتعلق بالمشاركة في الحياة العامة، عيّنت فانواتو في القطاع القضائي مؤخراً أول رئيسة قضاة في عام 2022، ولدى فانواتو أربع قاضيات في جميع أنحاء البلد. وتشغل امرأتان منصب موظفة

معاونة لقاضي المحكمة العليا ومنصب نائبة الموظفة المعاونة. وتشغل امرأة أيضاً وظيفة منسقة وطنية للتطوير والتدريب في المجال القضائي.

49- وفي محاولة لتعزيز المساواة والشفافية، وضعت حكومة فانواتو مشروع قانون يتعلق بالنزاهة السياسية. وتواصل الحكومة تعزيز الحكم الرشيد والسعي إلى تحسين الاستقرار السياسي.

4- حظر العمل الجبري والاتجار وجميع أشكال الرق

50- تعتبر المادة 135، البند 5، من قانون العقوبات في فانواتو أن الاتجار بالأشخاص جريمة. وتحظر المادة 102(ب) على أي شخص الضلوع في الاتجار بالأشخاص باعتباره جريمة يعاقب عليها بالسجن لمدة 20 سنة.

51- وفي عام 2021، أصدرت المحكمة العليا لفانواتو في القضية الجنائية للمدعي العام ضد سومون *VUSC 299 [2021]* حكماً بشأن الاتجار بالأشخاص والرق وتهم جنائية أخرى، خلص إلى أن المدعى عليهم مذنبين بارتكاب الجرائم المشار إليها. واستندت المحكمة إلى المادة 3(أ) من بروتوكول عام 2000 لمنع وقمع ومعاينة الاتجار بالأشخاص بتطبيقها لتعريفه وعناصره. وتعتبر هذه القضية إحدى أكبر قضايا الاتجار بالأشخاص والرق في منطقة المحيط الهادئ، فهي تشمل 101 مواطن بنغلاديشي تم جلبهم إلى فانواتو. وأنشأ الحكم نفسه سابقة قضائية لقضايا الاتجار في فانواتو. وبعد صدور الحكم، يسرت حكومة فانواتو مع شركائها الدوليين عملية إعادة الضحايا إلى بلدهم.

52- ونفذت الحكومة الإجراءات التشغيلية الموحدة ذات الصلة عن طريق إدارة شؤون الهجرة، بالتعاون مع شركائها في التنمية، عند تطبيق الإجراء التشغيلي الموحد الذي يتضمن توجيهات لتحديد ضحايا الاتجار.

دال- الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

1- الحق في العمل وفي ظروف عمل عادلة ومواتية

53- هناك أكثر من سبعة قوانين وأنظمة تحكم الحق في العمل في فانواتو. وهي تشمل قانون العمالة، وقانون تصاريح العمل، وقانون الصحة والسلامة، وقانون تعويض العمال، وقانون نقابات العمال، وقانون المنازعات التجارية، وقانون الحد الأدنى للأجور، وقانون العمالة الموسمية. وقد أدى قانون الحد الأدنى للأجور بالفعل إلى مراجعة الحد الأدنى للأجور في عام 2023، وإلى زيادة الحد الأدنى للأجور من 220 فانواتي ليصبح 300 فانواتي في الساعة.

54- ويتضمن تعداد فانواتو لعام 2020 تقديرات لمعدلات العمالة والبطالة بين النساء والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة. ويبلغ معدل بطالة المرأة في المناطق الحضرية 10,3 في المائة مقابل 4,8 في المائة في المناطق الريفية. وتعمل أغلبية هؤلاء النساء في المقاطعات الجنوبية لفانواتو.

55- وإضافة إلى ذلك، يحق للأشخاص ذوي الإعاقة العمل. ويعاني ما لا يقل عن 14,7 في المائة من السكان في فانواتو من شكل من أشكال الإعاقة. وتمثل "شراكة فانواتو لتنمية المهارات" مشروع شراكة تعاونية بين أستراليا وفانواتو لتقديم وتنسيق التدريب المتخصص والمهارات الحياتية للنساء والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة، عن طريق مؤسسات التعليم والتدريب بعد المرحلة الثانوية، والتعليم التقني والمهني، ومراكز التدريب الريفية. وتتيح حلقات العمل ودورات التدريب المتخصص للفئات الضعيفة أن تصبح مستقلة اقتصادياً ومعتمدة على الذات.

56- وتسعى إدارة خدمات العمل والعمالة إلى تعزيز العمل اللائق على الصعيدين المحلي والإقليمي وكفالة أن تتضمن القوانين المحلية لفانواتو تحقيق العدالة الاجتماعية عن طريق توافر ظروف عمل منصفة وفقاً لمعايير منظمة العمل الدولية. وأتاحت برامج تنقل اليد العاملة القائمة في أستراليا ونيوزيلندا لأكثر من 5 000 من مواطني ني - فانواتو الاستفادة من فرص عمل لائقة وعادلة لرفع مستوى معيشة أسرهم وتعزيز رفاهها.

57- وتقوم الإدارة المذكورة أيضاً باستعراض قانون العمالة، مع التركيز على الأحكام المتعلقة بإجازة الأمومة. وتسعى إلى زيادة المرتب الحالي البالغ 66 في المائة ليصبح 100 في المائة من مرتب المرأة أثناء إجازة الأمومة.

58- وبالإشارة إلى التوصيات الصادرة عن الجولة الثالثة من الاستعراض الدوري الشامل لعام 2019، اتخذت فانواتو أيضاً بعض الخطوات لتحديث عدة قطاعات، بما في ذلك قطاع صيد الأسماك. وتُبيّن سياسة فانواتو الوطنية لقطاع مصائد الأسماك للفترة من عام 2016 إلى عام 2030 التنمية والاستثمار في قطاع مصائد الأسماك في جملة مجالات عمل أخرى.

2- الحق في مستوى معيشي لائق

59- تكفل حكومة فانواتو في مختلف سياساتها وتشريعاتها القطاعية حق مواطنيها في مستوى معيشي لائق. وهذا يعني أن لجميع الأفراد الحق في الغذاء والسكن والمياه وخدمات الصرف الصحي، وكذلك في الحصول على الأراضي.

60- وتتص المادتان 73 و74 من الدستور على أن جميع الأراضي في جمهورية فانواتو ملك لأصحاب الأراضي العرفية من أفراد الشعوب الأصلية وذريتهم، وأن القاعدة العرفية تمثل الأساس الذي تقوم عليه ملكية الأراضي واستخدامها. وإضافة إلى ذلك، تنص المادة 80 على أن بإمكان الحكومة حيابة الأراضي للمصلحة العامة رغم ما تنص عليه المادتان 73 و74. ويتيح قانون تأجير الأراضي⁽¹⁸⁾ للفرد استئجار قطعة أرض لمدة 75 عاماً، في الوقت الذي تسعى فيه السياسة الوطنية لتقسيم الأراضي لعام 2019 إلى تحسين الحقوق ذات الصلة لأصحاب الأراضي العرفية من مواطني ني-فانواتو.

61- وفي فانواتو، تُراعي السياسة المتعلقة بالقطاع الزراعي للفترة من عام 2015 إلى عام 2030⁽¹⁹⁾ اعتماد 80 في المائة من سكان فانواتو على زراعة الكفاف من أجل تأمين قوتهم اليومي وتحقيق الرفاه. وتُعتبر مسألة التغذية والنشاط البدني من العوامل الحاسمة للوقاية من الأمراض غير السارية ومكافحتها، وينبغي أن تكفل جميع الأنشطة ذات الصلة بالأمن الغذائي تحقيق الأمن التغذوي أيضاً على النحو المنصوص عليه في السياسة أعلاه.

62- وليس لدى فانواتو حالياً سياسة وطنية للإسكان، بيد أن الأعمال التحضيرية جارية لهذه الغاية. ويوصي التقرير المتعلق باحتياجات التعافي من الكوارث، الصادر في أعقاب الإعصارين التوأمين الأخيرين لعام 2023، بقوة بأن تضع فانواتو سياسة للإسكان. غير أن برنامج تنقل اليد العاملة قد أسهم إلى حد كبير في رفع معايير السكن وتعزيز الرفاه في المناطق الريفية. ومن ناحية أخرى، تهدف خريطة طريق فانواتو الوطنية المتعلقة بالطاقة للفترة من عام 2016 إلى عام 2030⁽²⁰⁾، التي يدعمها قانون الصندوق الوطني للطاقة الخضراء لعام 2018⁽²¹⁾، إلى كفالة حصول جميع الأسر المعيشية وقطاع الأعمال في كل من المناطق الريفية والحضرية على الطاقة لتحسين سبل العيش وإيجاد فرص العمل للمواطنين. وهذا يتجلى في المقاطعات التي تسهم فيها الطاقة المائية والشمسية على نحو متزايد في الكهرباء الريفية المستدامة.

63- وتكمل سياسة فانواتو المائية للفترة من عام 2017 إلى عام 2030 تحقيق الأهداف السياسية المحددة لخطة فانواتو الوطنية للتنمية المستدامة فيما يتعلق بالمياه وخدمات الصرف الصحي. وهذا يشمل كفاءة خدمات المياه المأمونة للجميع، وحماية مصادر مياه المجتمعات المحلية، وتنمية قدرات المجتمعات المحلية على إدارة الموارد الطبيعية، والحد من الأمراض السارية، وتعزيز السلطة المحلية لإتاحة تقديم الخدمات اللامركزية، وتعزيز التخطيط العمراني لتلبية احتياجات عدد السكان المتزايد. ووضعت إدارة المياه أيضاً خطة التنفيذ الوطنية لبرنامج مياه الشرب المأمونة والمضمونة للمجتمعات المحلية في جميع أنحاء مقاطعات فانواتو الست. وتشير المقارنة التي أُجريت في عام 2020 مع المتوسط العالمي إلى أن 54,6 في المائة من سكان فانواتو يحصلون على مياه الشرب النظيفة.

3- الحق في الصحة

64- تعمل الحكومة، عن طريق وزارة الصحة، على تكثيف الجهود المبذولة من خلال الإطار السياساتي لمواصلة تعزيز الحصول على الرعاية الصحية والخدمات الأساسية، بما يشمل توسيع نطاق إتاحتها في المناطق الريفية. فعلى سبيل المثال، تلقى العاملون في مجال الرعاية الصحية في القرى، بما في ذلك الممرضون، التدريب والدعم من وزارة الصحة، عن طريق مجالات محددة في القطاع الصحي.

65- ومع ذلك، لا يزال يتعين بذل المزيد من الجهود المتضافرة لمعالجة الثغرات في قطاع الخدمات الصحية. وتُعزّز محور التركيز في السنوات الأخيرة على سياسة الحكومة اللامركزية، مع إيلاء الأولوية للتنمية في المناطق الريفية. ومن المتوقع بذل المزيد من الجهود بالتعاون مع السلطات المحلية من أجل النهوض بالتغطية الشاملة وإمكانية الحصول عليها. وكانت المشاركة وجهود التمكين على الصعيد المجتمعي من العناصر الهامة أيضاً في توفير خدمات الرعاية الصحية في جميع أنحاء البلد، ووضع نهج مشتركة بين القطاعات وبين الإدارات على مستوى المجتمعات المحلية.

66- ويخضع 159 مرفقاً صحياً حكومياً وغير حكومي لولاية وزارة الصحة في فانواتو، بما يشمل المستوصفات (المستوى الأولي)، ومراكز الصحة (المستوى الثانوي)، والمستوى الثالث.

67- وفيما يتعلق بالحصول على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية، قامت وزارة الصحة باستعراض وتحديث سياستها وخطةها الاستراتيجية بشأن الصحة الإنجابية وصحة المرأة والمولود والطفل والمراهق للفترة 2021-2025، مما أدى إلى توسيع نطاق الحصول على خدمات الصحة الإنجابية والجنسية.

68- ومن المأمول فيه أن يسهم الاستثمار في البرنامج أعلاه في التخفيف من حدة الفقر وفي تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية عن طريق دعم حقوق الأزواج والأفراد، بما في ذلك الفئات الضعيفة، في اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن عدد حالات الحمل المقررة، والمباعدة بين فترات الحمل، وتوقيت الحمل. وتمثل هذه السياسة خطوة نحو تحقيق "الأصفار الثلاثة" المفوضية إلى التحول، في إشارة إلى الأهداف المتمثلة في القضاء على وفيات الأمومة التي يمكن تفاديها، وتلبية جميع الاحتياجات المتعلقة بتنظيم الأسرة، والقضاء على العنف الجنساني.

69- وتُعتبر الصحة الإنجابية موضوعاً واسع النطاق. ولذا تشمل السياسة أعلاه ثمانية مجالات سياساتية رئيسية، ويشكل تنظيم الأسرة واحداً منها. ومن المقرر إتاحة التدريب أثناء الخدمة فيما يتعلق بتنظيم الأسرة في المقاطعات الست، وقد تم حتى الآن تدريب الممرضين والقابلات والأطباء في اثنتين من المقاطعات. وتعمل الحكومة على إنجاز التدريب في سائر المقاطعات خلال عام 2024. وفي عام 2023، قامت وزارة الصحة بوضع وإقرار المبادئ التوجيهية لتقديم الخدمات الصحية المراعية

للمراهقين والشباب، وأدوات التواصل الرامية إلى إحداث تغييرات سلوكية. وسيبدأ التدريب ذو الصلة بالتعاون مع وزارة الشباب والرياضة وقادة المجتمعات المحلية.

70- وُضع منهج التنقيف المتعلق بالحياة الأسرية لتطبيقه داخل المدارس في عام 2022، ويجري تدريب المعلمين حالياً في هذا الصدد. ولا يزال مشروع التنقيف المتعلق بالحياة الأسرية خارج المدارس في مرحلة التشاور، وهو موجّه إلى الشباب ويتناول التنقيف في مجال الصحة الجنسية والإنجابية. ويشمل التنقيف المتعلق بالحياة الأسرية في المدارس حالياً الصفوف 11-13، باعتباره مادة قائمة بذاتها، بينما تسعى وزارة التعليم أيضاً إلى إدراج هذا الموضوع ضمن مادة العلوم للصفوف 7-10.

71- وأولت وزارة الصحة الأولوية أيضاً لتطعيم الفتيات الصغيرات اللواتي تتراوح أعمارهن بين 9 سنوات و13 سنة ضد الورم الحليمي البشري في جميع المقاطعات الست نتيجةً للزيادة في سرطان عنق الرحم الذي يتسبب في وفيات الأمهات.

72- وتقدم وزارة الصحة خدمات فحص التحري لعنق الرحم بغية تعزيز الصحة الإنجابية للنساء والفتيات، والتمكين من الكشف المبكر عن سرطان عنق الرحم وعلاجه. وفقاً لذلك، بدأ نشر فحص التحري لفيروس الورم الحليمي البشري لدى النساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين 30 و54 سنة، كما بدأ نشر اختبار مسحة عنق الرحم (لطاخة عنق الرحم) لدى النساء اللواتي يبلغن من العمر 30 سنة أو أقل و54 سنة فما فوق. ويُستكمل فحص التحري بتدابير أخرى مثل تدريب الممرّضين والقابلات وإصدار الشهادات لهم في جميع أنحاء المقاطعات.

73- وتسجل فانواتو واحداً من أعلى معدلات العنف الجنساني في منطقة المحيط الهادئ. وقد وُضع في عام 2021 إجراء تشغيلي موحد للتدبير العلاجي السريري المتعلق بالعنف الجنسي والعنف الجنساني، ويجري حالياً تدريب العاملين في مجال الصحة في هذا الصدد. وسيوسّع نطاق التدريب ليشمل قادة المجتمعات المحلية في سياق هذه المبادرة.

74- ويمثّل بقاء الطفل أحد المجالات الرئيسية ذات الأولوية، ويتم التركيز بوجه خاص على مسألة التغذية والتحصين ضد أمراض الطفولة والوقاية منها وتوفير التدبير العلاجي لها. وجرت الموافقة على التحسينات الجديدة، ولا يزال العاملون في مجال الصحة يتلقون التدريب على كيفية التلقيح. وتُبذل الجهود لتدريب العاملين في مجال الرعاية الصحية، بما في ذلك الممرّضون المعاونون، على الرعاية الأساسية الأولية للمواليد مع التركيز على الرعاية أثناء الولادة وبعدها (وتشمل الأمثلة على ذلك ملامسة الجلد للجلد بين الأم والطفل، والرضاعة الطبيعية، وما إلى ذلك)، ورعاية "الكنغر الأم" التي تركز على رعاية الأطفال المبتسرين والمنخفضي الوزن عند الولادة⁽²²⁾، بهدف كفالة توفير الرعاية الصحية الجيدة على جميع المستويات.

75- وتعترزم وزارة الصحة إحياء اللجنة الوطنية لمراقبة وفيات الأمهات والأطفال، والتصدي لهذه الوفيات. وفي محاولة لخفض معدلات وفيات الأمهات والأطفال في فانواتو، كُلفت هذه اللجنة بتحديد الثغرات القائمة، وتقديم توصيات لمعالجة معدلات الوفيات، وتعزيز رصد خدمات الرعاية ذات الصلة.

76- وتكفل السياسة المتعلقة بالصحة النفسية وخططها الاستراتيجية للفترة 2021-2030 توفير خدمات الصحة النفسية باعتبارها عنصراً أساسياً من عناصر الرعاية والخدمات الصحية. وتسعى وزارة الصحة إلى دعم البيئات المواتية التي يحقق فيها الناس إمكاناتهم للتعامل مع ضغوط الحياة العادية، والعمل بشكل منتج، والإسهام في مجتمعهم بالمعنى الأعم وفي مجتمعاتهم المحلية، مع مراعاة أهمية الوقاية من مشاكل الصحة النفسية وتوفير التدبير العلاجي لها. وتكفل السياسة المذكورة أيضاً الحماية

للناس من إساءة المعاملة والتمييز في مجال رعاية الصحة النفسية، بما يشمل حماية الأشخاص الذين يعانون من اضطرابات نفسية وإعاقات نفسية واجتماعية.

77- ويجري نشر مقدمي الرعاية الصحية النفسية ضمن فرق الاستجابة بعد وقوع الكوارث الطبيعية، وتحديدًا ضمن فرق الطوارئ الطبية في أعقاب الأعاصير المدارية. وتوجد أيضاً مراكز تنسيق معنية بالصحة النفسية في جميع المقاطعات. وتضطلع كل مقاطعة بأنشطة توعية مجتمعية في مجال الصحة النفسية. وتشارك أيضاً مراكز التنسيق المعنية بالصحة النفسية في إدارة الحالات الناجمة عن حوادث العنف الجنساني.

4- الحق في التعليم

78- تُبذل الجهود في فانواتو لجعل التعليم الابتدائي والثانوي إلزامياً وكفالة حصول الجميع على التعليم الجيد. وتسعى سياسة تعميم التعليم الابتدائي إلى كفالة حصول جميع الأطفال على التعليم، والحد من حالات الانقطاع عن الدراسة. وأنشأت الحكومة ما يُدعى "وحدة شؤون الإدارة المدرسية" وهي وحدة معنية بشؤون الامتثال وتسعى إلى ضمان تنفيذ قانون وسياسات التعليم والمناهج الدراسية بفعالية وكفاءة.

79- وفي عام 2021، قدمت الحكومة منحاً إلى المدارس الحكومية والمدارس التي تتلقى مساعدة حكومية، بما في ذلك في المناطق الريفية، على سبيل الإعانة في تكلفة التعليم وإتاحة التعليم الابتدائي المجاني لجميع الأطفال. وجرى توسيع نطاق المنح المقدمة لتغطية الرسوم الدراسية في كل من المدارس الإعدادية والثانوية. وتقدم الحكومة إعانات بمقدار 9 000 فاتو فانواتي لكل طفل سنوياً لتغطية رسوم المدارس الابتدائية، وإعانات بمقدار 50 000 فاتو فانواتي لكل طفل سنوياً لتغطية رسوم المدارس الثانوية والداخلية. وتغطي نسبة 60 في المائة من كل منحة الاحتياجات الدراسية وموارد التعلم لكل طفل، بينما يخصّص 40 في المائة منها لأي احتياجات من التنمية العمرانية للمدرسة. وبدأ الإعفاء من رسوم الامتحانات منذ عام 2021 في البلد. وفي معظم المناطق الريفية، توافق المدارس على قيام الآباء بدفع رسوم المساهمة المدرسية بنبات الكافا، أو الخنازير، أو الحصير أو غير ذلك من المواد التقليدية أو المحاصيل لكفالة استمرار حضور الطلاب إلى الصفوف المدرسية.

80- وخلال الكوارث الطبيعية، يتوافر التمويل الإضافي المقدم إلى المدارس من كل من الحكومة ومساهمات الشركاء المانحين لكفالة استمرارية التعليم وعدم انقطاع الأطفال عن التعلم.

81- ويجري حالياً وضع درجة البكالوريوس في تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة والتعليم الشامل للجميع في إطار برنامج المعلمين قبل بدء الخدمة وأثناء الخدمة. وفي هذا الصدد، ستبدأ كلية التربية في جامعة فانواتو الوطنية، في عام 2024، باستقدام المعلمين أثناء الخدمة وقبل بدء الخدمة. وهناك ما لا يقل عن 113 معلماً مدرّباً على التعليم الشامل للجميع، وقد تم تعيينهم في المدارس التي يتم التعرف فيها على الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة. ويتلقى هؤلاء المعلمون دعماً من المنسقين الإقليميين المؤهلين للتعليم الشامل للجميع في مكاتب التربية التابعة للمقاطعات.

82- وتقدم الحكومة أيضاً برامج للتوعية، بتيسير من المنسقين في المرافق التعليمية على مستوى المقاطعات، مع التركيز على التعليم الشامل للجميع. وتُسند إلى وزارة التعليم مهام التدريب المهني المستمر للمعلمين بغية إدارة أنواع مختلفة من الإعاقات، مثل التوحد، أو متلازمة داون، أو المشكلات السلوكية، أو الإعاقات الأخرى. وأنشئ أول مركز موارد للتعليم الشامل للجميع في كلية التربية، وسيكون هذا المركز بمثابة نموذج للمؤسسات التعليمية التي تمارس الإدماج في جميع أنحاء البلد.

- 83- وتعمل الوحدة المعنية بوضع المناهج الدراسية باستمرار على وضع موارد تعليمية جديدة ومكيفة خصيصاً لتلبية احتياجات التعلم المحددة للطلاب. ومن الأمثلة على ذلك تضخيم حجم المطبوعات لفائدة الطلاب المصابين بضعف البصر، وتوفير الأشربة السمعية للأطفال ضعاف البصر والمكفوفين، وتكييف الألواح بطريقة براي، وما إلى ذلك. وقد أنجز وضع لغة الإشارة في فانواتو، وسيبدأ نشرها في وقت لاحق من هذا العام في ظل تدريب المعلمين على لغة الإشارة. وفي عام 2023، استقدمت وزارة التعليم منسقاً للغة الإشارة كي يشرف على تنفيذ منهج لغة الإشارة في المدارس على الصعيد الوطني.
- 84- وتيسيراً لبدء الدراسة في السن المناسبة، بدأ تنظيم حملة لوزارة التعليم تُدعى "6 yia class 1 campaign" وهي جارية في سياق حملة توعية في جميع أنحاء البلد باستخدام مختلف وسائل الاتصال، لإيصال رسالة مؤداها أن من المتوقع تسجيل الأطفال في رياض الأطفال لفترة بعد الظهر بدءاً من سن 4 سنوات وفي رياض الأطفال الصباحية بدءاً من سن 5 سنوات.
- 85- ولتعزيز تكافؤ الفرص المتاحة في التعليم، يجري حالياً استعراض مختلف سياسات قطاع التعليم. وهذا يشمل عمليات استعراض "المساواة بين الجنسين في سياسة التعليم"، و"سياسة التعليم الشامل للجميع"، و"سياسة التعليم في حالات الطوارئ"، وتوفير المياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية للجميع في السياسة المدرسية. وعلاوة على ذلك، يُعتبر تحسين الحصول على خدمات التعليم الجيد إحدى الركائز المحددة ضمن استراتيجية قطاع التعليم. وتشمل هذه الركائز الحصول على التعليم، والتعليم الجيد، وتحسين إدارة المدارس. وتتولى هيئة التأهيل في فانواتو⁽²³⁾ اعتماد الشهادات في قطاع التعليم.
- 86- ويعيّن جميع المعلمين المؤهلين في المدارس في جميع مقاطعات فانواتو، وتقدم المدارس الرعاية والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة وصولاً إلى نهاية المرحلة الثانوية. وقد استعرضت المناهج الدراسية للمرحلتين الابتدائية والثانوية، وهي قيد الاستعراض حالياً بالنسبة للمرحلة الإعدادية. وانتقلت فانواتو من منهج دراسي قائم على أساس الأهداف إلى منهج دراسي قائم على تحقيق النتائج. ولذلك، تقدم الحكومة إعانات للتشجيع على التحاق جميع الأطفال بالمدارس وانتظامهم في المدرسة سعياً إلى كفاية حصول جميع الأطفال على التعليم في فانواتو.
- 87- وكفالة التعلّم الفعال للفتيات في المدارس، يقدم برنامج توفير المياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية للجميع الدعم تلبيةً لمختلف احتياجات الفتيات (الدورة الشهرية) أثناء وجودهن في المدرسة. وأسهم هذا البرنامج في خفض معدلات انقطاع الفتيات عن الدراسة على النحو المبين في البيانات الوطنية⁽²⁴⁾. وتُظهر نتائج الامتحانات أيضاً معدلات نجاح أعلى للفتيات مقارنةً بالفتيان. ويجري تنفيذ برنامج "الفتيات في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات" في المدارس الثانوية لتمكين الفتيات من الانخراط في مسارات غير تقليدية، مثل العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات.
- 88- وارتفع معدل محو الأمية لدى الكبار في فانواتو إلى حد كبير في العقود الخمسة الماضية. ففي عام 2021، بلغ معدل محو الأمية لدى الكبار 89,1 في المائة، وهو أخذ في النمو بمعدل متوسطه 9,17 في المائة سنوياً⁽²⁵⁾. وستعالج الحكومة الفجوة المتبقية عن طريق مشروع مصرف التنمية الآسيوي. وإضافة إلى ذلك، يهدف البرنامج المذكور إلى تنمية المهارات لتوسيع نطاق التدريب اللاحق للدراسة وزيادة نوعيته. وهو يتيح إجراء تدخلات موجهة لتعزيز نتائج التعلم والعمالة بالنسبة للفئات الضعيفة، بما في ذلك النساء، والأشخاص ذوو الإعاقة، والنساء في المناطق الريفية، والشباب العاطلون عن العمل.
- 89- ويُتكرر من بين التحديات القائمة الأخرى التي يواجهها قطاع التعليم نسبة المعلمين إلى الطلاب. وبعد عام 2019، وضعت وزارة التعليم المبادئ التوجيهية للبنى الأساسية للمدارس الابتدائية في فانواتو، والخطة الوطنية الرئيسية للأصول المتوافرة في المدارس الابتدائية في فانواتو⁽²⁶⁾، من أجل مواجهة هذا التحدي.

هاء - حقوق فئات محددة

1- النساء

90- ينص دستور فانواتو، بموجب المادة 5(ك)، على حماية المرأة والنهوض بها. وهذا يسمح بوضع تشريعات وأنظمة وسياسات محددة مُنثَّنة لآليات حماية وتعزيز حقوق النساء والفتيات.

91- ويشمل الإطار التشريعي والسياساتي والمؤسسي لحماية النساء والفتيات والنهوض بهن، على سبيل المثال لا الحصر، ما يلي:

- قانون اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (التصديق) رقم 3 لعام 1995؛
- قانون حماية الأسرة رقم 28 لعام 2008، الذي ينص على تجريم أعمال العنف الأسري، ويحدد الأشخاص المخولين بإصدار أوامر الحماية المؤقتة. وقد تم تجريب هذا الإجراء في سانغو وتمديده إلى ماليكولا، حيث قام الرئيس بتعيين موظفين إضافيين مخولين بإصدار الأوامر أعلاه في عام 2023. كما أن إدارة شؤون المرأة بصدد إمام وظائف مكتب الاتصال الخاص بالأشخاص المخولين بإصدار أوامر الحماية المؤقتة ضمن هيكلها؛
- ينص قانون القضايا الزوجية [المادة 192] على توفير حصص متساوية من الممتلكات الزوجية للزوجين أثناء انفصال المعنيتين؛
- السياسة الوطنية للمساواة بين الجنسين للفترة 2021-2030، بما في ذلك خطط عمل المقاطعات لتنفيذ سياسة حماية النساء والفتيات والنهوض بهن، والعمل بالشاركة مع المجتمعات المحلية في جميع المقاطعات الست؛
- يتناول إنشاء الوحدة المعنية بحماية الأسرة، التابعة لقوة شرطة فانواتو، على وجه التحديد، حالات العنف الأسري. وتعمل هذه الوحدة على نحو وثيق مع مكتب المدعي العام لتنفيذ "سياسة عدم إسقاط الحق". كما توفر الوحدة المساعدة إلى الضحايا لتقديم طلبات عاجلة باستصدار أوامر الحماية خلال عطلات نهاية الأسبوع والعطلات الرسمية. ويخول قانون حماية الأسرة أفراد الشرطة باحتجاز المشتبه في ارتكابهم العنف الأسري لمدة 48 ساعة، وهي مدة تتجاوز فترة الاحتجاز العادية البالغة 24 ساعة في جرائم أخرى؛
- قيام وزارة الصحة بإنشاء وحدة الصحة النفسية المعنية بضحايا العنف الأسري. وتشمل الجهود المبذولة في هذا المجال أيضاً التدريب وبناء القدرات على نحو ما يسهل صندوق الأمم المتحدة للسكان للأطباء والممرضين من أجل التعرف على ضحايا العنف الأسري أثناء الفحوص الطبية؛
- بدء العمل بالإجراءات التشغيلية الموحدة بشأن التدبير السريري للاغتصاب والعنف الجنسي والعنف الجنساني في عام 2021، من أجل القضاء على الممارسات التي تحرم ضحايا العنف الجنساني من تلقي الرعاية الشاملة؛
- خطة العمل المتعلقة بحماية الأسرة، التي تُعزز قدرة القضاة على التعامل مع قضايا العنف الأسري، بما يشمل التشديد على خطورة هذه الجريمة، وكفالة وجود القضاة الاحتياطيين خلال عطلات نهاية الأسبوع والعطلات الرسمية للنظر في الطلبات العاجلة لاستصدار أوامر الحماية. والأهم من ذلك أن نظام العدالة يسمح بتقديم طلبات استصدار أوامر الحماية عن طريق الهاتف، وتقديمها من جانب واحد.

-2 الأطفال

92- أحرزت فانواتو على مرّ السنين تقدماً جيداً في النهوض بحقوق الطفل في عدة مجالات، بما في ذلك مسائل حماية الطفل، عن طريق الإصلاحات المعتمدة في النظام القضائي الرسمي بشأن الأطفال الذين يتعرضون للعنف الأسري، والاعتداء والاستغلال الجنسيين.

93- ومنذ عام 2019، يشمل بعض هذه التدابير ما يلي:

- مواصلة تنفيذ قانون حماية الأسرة لعام 2008 والتشريعات الأخرى ذات الصلة، مثل قانون العقوبات، وقانون الإجراءات الجنائية، وقانون التعليم، وقانون نفقة الطفل، وقانون إعالة الأسرة، وقانون القضايا الزوجية، وأحكام قانون الجرائم الإلكترونية المتعلقة بالأطفال؛
- مواصلة تنفيذ أحكام قانون التعليم رقم 9 لعام 2014، المادة 47(2)، التي تحظر العقوبة البدنية في المدارس؛
- قيام مكتب حماية الطفل في عام 2022 بإنشاء خط اتصال للمساعدة متاح على مدار 24 ساعة للأطفال الذين يحتاجون إلى المساعدة، وبخاصة فيما يتعلق بالاعتداء الجنسي أو بجرائم أخرى، ووضع "مسار الإحالة" لتوجيه الأطفال خطوة بخطوة من أجل الحصول على الحماية؛
- استخدام اثني عشر موظفاً للمكاتب المعنية بالأطفال في جميع المقاطعات لإسداء المشورة وتقديم المساعدة في مجال حماية حقوق الطفل.

94- وعلاوة على ذلك، وضعت وزارة العدل والخدمات المجتمعية مؤخراً، بين عامي 2022 و2023، مشاريع تشريعات جديدة تتناول قضايا حماية الطفل، بما في ذلك مشروع قانون حماية الطفل، ومشروع قانون التبني، ومشروع قانون قضاء الأحداث، ومشروع قانون إجراءات قضاء الأحداث.

95- وتتص المادة 45 من قانون تنظيم الزواج على أن السن القانونية للزواج لا تقل عن 16 سنة للمرأة و18 سنة للرجل. ولا يجوز لأي شخص يقل عمره عن 21 سنة أن يتزوج بشكل قانوني دون موافقة والديه أو الأوصياء عليه. وكشفت المشاورات الرامية إلى وضع مشروع قانون لحماية الطفل عن أهمية تعديل قانون تنظيم الزواج. فقد سلط الضوء على ضرورة بلوغ الفتيات والفتيان سنّاً معينة للتمكن من فهم التزامات الزواج قبل الدخول في اتفاق الزواج. وأثيرت شواغل أخرى نظراً إلى أن الكثيرين من الأطفال يولدون خارج إطار الزواج أو يتعرضون لسوء المعاملة والإهمال.

96- وفيما يتعلق بتسجيل المواليد، أقرّ البرلمان قانون التسجيل المدني وإدارة الهوية رقم 28 لعام 2021. ولأغراض تسجيل الأطفال المولودين لمواطن أو اثنين من مواطني فانواتو خارج فانواتو، يشترط القانون أن يقوم أحد الوالدين أو كلاهما، أو أي شخص آخر، بإخطار مكتب المسجل العام بالولادة⁽²⁷⁾. وقد أسندت إلى مكتب الأحوال المدنية ولاية تسجيل جميع المواليد على الصعيد الوطني. وشهدت فانواتو تحسناً في معدلات تسجيل المواليد في السنوات القليلة الماضية نتيجةً لجملة عوامل من بينها تسجيل الأطفال عن طريق المدارس عند الالتحاق الأول بالمدرسة، وتسجيل حديثي الولادة في المستشفيات قبل الخروج من المستشفى، وتسجيلهم في المكاتب الحكومية، وبدء "أيام اللحاق بالركب" لهذه الغاية في المناطق النائية التي لا تتوفر لديها إمكانية المشاركة بانتظام في العمليات البيروقراطية⁽²⁸⁾.

3- الأشخاص ذوي الإعاقة

97- اتخذت حكومة فانواتو خطوات لتحسين حماية الأشخاص ذوي الإعاقة وفقاً لالتزامها بانفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة التي صدّقت عليها في عام 2008. وتشمل السياسة الوطنية للتنمية الشاملة لمسائل الإعاقة للفترة 2018-2025⁽²⁹⁾ مجالات تكريس الاحترام، والمسؤولية المشتركة، والاستقلالية، وتكافؤ الفرص، وعدم التمييز، واعتناق القيم الميلانيزية والدينية. وإضافةً إلى ذلك، من المقرر وضع قانون فانواتو لمسائل الإعاقة والإدماج، على أن تبدأ الجولات الأولى من المشاورات في هذا الصدد في عام 2024.

98- وفي إطار الجهود الرامية إلى تنفيذ السياسة الوطنية للتنمية الشاملة لمسائل الإعاقة، وسياسة التعليم والتدريب الشاملة لمسائل الإعاقة، اتخذت الحكومة المبادرات التالية التي تشمل:

- استقدام ستة منسقين لمسائل الإعاقة في المقاطعات من أجل تقديم المساعدة إلى المنسقين الستة للتعليم الشامل للجميع على صعيد المقاطعات؛
- نشر معلّمين للتعليم الشامل للجميع في الصفوف المدرسية بهدف تقديم الدعم إلى الأطفال ذوي الإعاقة، سواء في المدارس العامة أو الخاصة؛
- استقدام ستة (6) موظفين معيّنين بتلبية الاحتياجات الصحية الشاملة داخل وزارة الصحة، في إطار برنامج فانواتو لتعزيز الصحة؛
- قيام اللجنة المعنية بالخدمات التعليمية بوضع سياسة توظيف معلّمي التعليم الشامل للجميع، في سياق توجيه عملية استقدام المعلمين؛
- تنقيح المناهج الدراسية لكلية التمريض بفانواتو لتشمل دراسات مسائل الإعاقة.

99- وتشجّع الهيئات المدرسية، عن طريق الشبكات المعنية بالامتثال، على توفير الترتيبات التيسيرية المعقولة للأطفال ذوي الإعاقة تسهياً لوصولهم إلى أماكن التعلّم في المدارس. وتجدر الإشارة إلى أن هذه المجالات مشمولة بالسياسة الوطنية للتنمية الشاملة لمسائل الإعاقة، في إطار المجالين الاستراتيجيين 1 و7. وبناءً عليه، صمّمت وزارة التعليم، في عام 2023، مرافق مدرسية يمكن الوصول إليها، ويجري حالياً بناء مركز الموارد الجديد الشامل للجميع باعتباره نموذجاً في هذا المجال.

100- وتعاقدت وزارة الداخلية مع خبير استشاري لتنقيح قانون البناء ووضع سياسة للإسكان تتناول أيضاً مسألة إيواء الأشخاص ذوي الإعاقة. وفي سياق سياسة اللامركزية التي تعتمدها الحكومة، أنجزت الوزارة مرحلة تصميم مراكز إجلاء متعددة الأغراض للجمهور بغية استخدامها في أوقات الكوارث الطبيعية. وستكون إمكانية الوصول إلى مراكز الإجلاء متاحة بالنسبة للأشخاص ذوي الإعاقة. وعلاوة على ذلك، سيشمل تنقيح قانون البناء أحكاماً تتعلق بإمكانية وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى المباني العامة وبسمات التصميم العام.

101- ويُراد أيضاً عن طريق وضع الأولوية 8 من السياسة أعلاه تمكين النساء والفتيات نوات الإعاقة وتعزيز قدرتهن. وتُبدل حالياً جهود شاملة لعدة قطاعات بغية كفاءة إزالة الحواجز التي تحول دون وصول الجميع إلى مرافق المياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية، وضمان توافر المراحيض العامة والمدرسية، والحمامات، ومرافق غسل اليدين، ونقاط تجميع المياه، ومرافق النظافة الصحية أثناء الدورة الشهرية، فضلاً عن إمكانية الوصول إليها.

102- ويكمل المجالان 1 و6 من المجالات ذات الأولوية في إطار السياسة الوطنية للتنمية الشاملة لمسائل الإعاقة الاستراتيجية المعتمدة في قطاع الصحة. وأنشأت وزارة العدل والخدمات المجتمعية، بالتعاون مع وزارة الصحة، نظام قاعدة بيانات لسجلات الإعاقة من المنظور الطبي. وتستخدم الوكالات الحكومية المعنية قاعدة البيانات، بما في ذلك وزارات الصحة والتعليم والداخلية والشباب وتنمية الرياضة، ومكتب المسؤول الحكومي الأول عن شؤون المعلومات، لتسجيل الأشخاص ذوي الإعاقة وظروفهم الطبية وإجراء التدخلات الطبية المناسبة والصحيحة.

رابعاً- المسائل الجديدة والناشئة

103- خلّفت جائحة كوفيد-19 آثاراً مباشرة وغير مباشرة على الجهود التي تبذلها فانواتو للوفاء بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان، من خلال تفاقم التحديات القائمة فيما يتعلق بالموارد والقدرات المتاحة على كل من الصعيد البشري والمالي والتقني.

104- وبدأ انتشار فيروس كوفيد-19 في فانواتو في 11 تشرين الثاني/نوفمبر 2020. وأعلن رئيس وزراء جمهورية فانواتو عن حالة الطوارئ التي تلاها وضع بروتوكولات خاصة بكوفيد-19 وإجراءات تشغيلية موحدة. وشملت هذه الإجراءات إغلاق المكاتب، والانتقال إلى العمل من المنزل بالنسبة لجميع الإدارات الحكومية باستثناء الإدارات التي تقدم خدمات أساسية، وغيرها من الإجراءات التي رأت الحكومة ووزارة الصحة أنها ضرورية.

105- وفي إطار تدابير الوقاية، كان المواطنون الذين يصلون إلى فانواتو من الخارج يخضعون للمراقبة بموجب إجراء الحجر الصحي والعزل بغية الحد من انتقال فيروس كوفيد-19. وعدّلت وزارة الصحة، في 5 آذار/مارس 2022، أمر إعلان الطوارئ الصحية العامة (تعديل) رقم 6 لعام 2022. وفي الفترة 2023-2024، قامت وحدة المراقبة التابعة لوزارة الصحة بمراقبة نقاط الدخول (عند مواقع الرصد) في المرافق الصحية، وأتاحت إجراء اختبارات سريعة لكشف أي فاشيات جديدة لكوفيد-19.

106- وعلاوة على ذلك، تأثرت فانواتو بشدة بسلسلة من الكوارث الطبيعية، ومنها إعصار هارولد المداري الذي وقع في عام 2020، والإعصاران التوأمان المداريان كيفن وجودي، والإعصار المداري لولا في عام 2023. وأسفرت هذه الكوارث الطبيعية عن خسائر في الأرواح، وحركات نزوح، وأضرار ودمار في الممتلكات والمساكن والهياكل الأساسية الوطنية. وأثرت سلباً على القدرة على توفير الخدمات العامة، وعرقلت إمكانية حصول المجتمعات المحلية على التعليم والرعاية الصحية والتغذية والسكن والكهرباء والمياه وخدمات الصرف الصحي.

107- ورغم جميع التحديات الخطيرة التي فرضتها الكوارث الطبيعية، ونظراً إلى قدرة شعب ني - فانواتو على الصمود، سرعان ما بدأ بذل الجهود الرامية إلى استعادة إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية لتقديم الدعم إلى جميع السكان المتضررين. وتواصل الحكومة اتخاذ التدابير اللازمة للاستجابة والتعافي ومعالجة الخسائر والأضرار، ولا سيما فيما يتعلق بالمرافق التعليمية والصحية.

خامساً- التعاون الدولي

108- تحتاج فانواتو إلى مضاعفة الجهود المبذولة في مجالي التعاون وتقديم المساعدة على صعيد المجتمع الدولي، باعتبارها دولة جزرية صغيرة نامية. وهي تُعد أيضاً واحدة من أكثر الدول ضعفاً في العالم في مواجهة آثار تغير المناخ والكوارث الطبيعية، بما في ذلك حالات الجفاف، والفيضانات،

ودرجات الحرارة القصوى، وسقوط الرماد البركاني، والثوران البركاني، والانهيالات الأرضية، والزلازل، وأمواج التسونامي، والأعاصير.

109- فمن شأن توفير التعاون وأشكال المساعدة التقنية والمالية على الصعيد الدولي أن يفيد جميع أصحاب المصلحة في فانواتو، وأن يساعد الدولة على تنفيذ التزاماتها في مجال حقوق الإنسان تنفيذاً فعالاً. كما أنه يمثل أحد العوامل الرئيسية في النهوض بالتنمية المستدامة دون ترك أحد خلف الركب، في ظل دعم حقوق الإنسان على مسار تحقيق الغايات المدرجة ضمن أهداف التنمية المستدامة في جميع القطاعات وعلى جميع المستويات.

Notes

- 1 <https://ombudsman.gov.vu/>
- 2 <https://ombudsman.gov.vu/index.php/ombudsman/functions>
- 3 <https://parliament.gov.vu/images/pdf/constitution.pdf>
- 4 <https://dwa.gov.vu/images/policies/FamilyProtectionAct2008.pdf>
- 5 [https://fiu.gov.vu/docs/Penal%20Code%20\[Cap%20135\].pdf](https://fiu.gov.vu/docs/Penal%20Code%20[Cap%20135].pdf)
- 6 <https://www.stanapstrong.com/national-gender-equality-policy2020-2030/>
- 7 https://www.sistalibrary.com.vu/wp-content/uploads/2021/11/SHEFA_GAP_Final_13102020.pdf
- 8 https://moh.gov.vu/images/Strategic_Plan/Health_Sector_Strategy_HSS_2021-2030_.pdf
- 9 https://moet.gov.vu/docs/acts/Education%20Act_No.%209%20of%202014.pdf
- 10 Refer to document in annex.
- 11 <https://www.gov.vu/images/legislation/constitution-en.pdf>
- 12 https://vnso.gov.vu/images/Public_Documents/Census_Surveys/Census/Agriculture_Census_2022/VNAC_PRELIMINARY_REPORT_2022.pdf
- 13 <https://crvsd.gov.vu/images/legislation-policies/Vanuatu%20National%20CRVS%20Policy.pdf>
- 14 <https://crvsd.gov.vu/services/national-id-cards-and-e-id>
- 15 https://electoral.gov.vu/images/PDFs/2019_CAP_146_CONSOLIDATED_EDITION.pdf
- 16 https://www.dailypost.vu/news/election-results-out/article_3102178c-f074-5495-9145-2e300aff6724.html
- 17 https://www.dailypost.vu/news/lpv-and-iauko-group-dominates-election/article_14af61b4-364f-5136-9ae8-c8b170f83331.html
- 18 <https://tradeportal.gov.vu/media/Land%20Leases%20Act%2024%20of%202003.pdf>
- 19 <https://www.nab.vu/sites/default/files/documents/Vanuatu%20Agriculture%20Sector%20Policy%202015-2030.pdf>
- 20 <https://www.nab.vu/vanuatu-national-energy-road-map>
- 21 <https://policy.asiapacificenergy.org/sites/default/files/National%20Green%20Energy%20Fund%20Act%20No.10%20of%202018.pdf>
- 22 World Health Organization Guidelines.
- 23 https://education.gov.vu/docs/acts/Vanuatu%20Qualifications%20Authority%20Act_No.%201%20of%202014.pdf
- 24 https://education.gov.vu/docs/statistics/2021%20MoET%20STATISTICAL%20REPORT_2021.pdf
- 25 https://www.google.com/search?q=adult+literacy+rate+in+vanuatu&rlz=1C1GCEU_enVU1041VU1041&oq=adult+literacy+rate+in+vanuatu&gs_lcrp=EgZjaHJvbWUyBggAEEUYOTIICAEQABgWGB4yDQgCEAAyhMYgAQYigUyDQgDEAAyhMYgAQYigXSAQoxMDUwNmowajE1qAIAAsAIA&sourceid=chrome&ie=UTF-8
- 26 https://www.dailypost.vu/asset-master-plan-to-be-developed-for-schools/image_3e92f5ea-db18-555c-a3fc-df3e4895b3b9.html
- 27 http://www.paclii.org/vu/legis/num_act/craima2021411/
- 28 <https://crvsd.gov.vu/services/registration-of-births#forms>
- 29 https://mjcs.gov.vu/images/policy/DID_Policy_2018-2025.pdf